دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز قيم المواطنة في الجزائر

د. السعيد رشيدي
جامعة سطيف 2
د. كريمة فلاحي
جامعة سطيف 2

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى كشف وإبراز دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز قيم المواطنة في الجزائر ضمن سياق التحولات المجتمعية التي يمر بها المجتمع الجزائري المعاصر، والذي تحول نشاطه من مجرد الإحسان المباشر إلى إحداث التنمية المجتمعية.

وخلص إلى عدة نتائج أهمها أن المجتمع المدني الجزائري قد طور من مفاهيمه وأساليبه لتتماشى والتحولات في مضامين المواطنة، التي جاءت هي الأخرى نتيجة للتجاذبات الفكرية المتواصلة، باعتبارها مفهوم مرن ومتجدد، وهي كوسيلة الغرض منها تحقيق الفعالية في المجتمع، ولها مضامين متعددة، قانونية، سياسية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، ونفسية وحتى بيئية.

Abstract:

The aim of this article is to expose and highlight the role of civil society organizations in promoting the values of citizenship in Algeria within the context of the societal transformations experienced by contemporary Algerian society, which has shifted from direct charity to community development.

He concluded that the Algerian civil society has developed its concepts and methods to conform to the changes in the contents of citizenship, which have also been the result of continuous intellectual strife, as a flexible and renewed concept, as a means of achieving effectiveness in society and has multiple implications, legal, political , Social, economic, cultural, psychological and even environmental.

مقدمة:

يذهب محمد جابر الأنصاري إلى أن اللحظة التاريخية الراهنة في الصيرورة العربية هي لحظة ثقافية. معرفية. فكرية في الأساس... وتتطلب إحداث صحوة معرفية ونقدية في الوعي العربي الذي مازال يعاني غير قليل من أوجه القصور المعرفي والنقدي في إدراكه. ذلك أن إعادة امتلاك الواقع معرفيا هو السبيل لإعادة امتلاكه عمليا.[1]

ولأن المفهوم الحديث للمواطنة يفترض وجود مجتمع مدني وسياسي، ومجموعة من الحقوق والالتزامات، ونسق أخلاقي يحض على المشاركة والتضامن، وهى أمور مطلوبة على وجه الخصوص في الأوقات التي يسودها عدم اليقين والاستقطاب السريع بين الفئات الاجتماعية.

فمفهوم المواطنة في الفكر الليبرالي لم يكن أبدا مفهوما جامدا، بل شهد تغيرات عديدة في مضمونه واستخدامه في الأدبيات الليبرالية بمدارسه المختلفة واتسع نطاقه من الدلالة السياسية القانونية إلى الدلالة المدنية الحقوقية ثم إلى مساحات الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ثم إلى مستوى العدالة في المجال الخاص وتجسير الفجوة بين الخاص والعام – كما في قضايا المرأة – ثم أخيرا في مجال الهويات الثقافية الجماعية وحتى الاختيارات الذاتية للجسد. ومن الملاحظ انه في الخبرة الأوربية تطور مفهوم المواطنة حسب تسلسل بدأ فيه بالقانوني ثم السياسي ثم الاجتماعي. أعني بذلك أن المواطن حصل أولا علي المساواة القانونية، وضمانات المحاكمة العادلة، ثم اتجه للحصول علي الحق في المشاركة السياسية، وأخيرا أخذ مفهوم المواطنة أبعادا اجتماعية في ظل سيادة مفهوم دولة الرفاهة Welfare State.[2]

وتأسيسا على ما تقدم يبرز دور المجتمع المدني، مجتمع الأحزاب والجمعيات والنقابات وتجمعات قطاعية مهنية وثقافية، الذي يبلور فكرة التنشئة المدنية أو بعبارة أخرى يساعد المواطن على معرفة حقوقه وواجباته. فبقدر ما تتسع مشاركة المواطنين، كما ونوعا، في العمليات الديمقراطية، بقدر ما تتعمق فكرتي الديمقراطية والمواطنة معا. إن المواطنة هنا بمثابة دستور ينظم علاقات المجتمع المدني بغيره، إذ تحدد للمواطن كيفية ممارسة حقوقه ومسؤولياته،...إنها بمعنى أخر تشير إلى من هو المدين بالواجبات للدولة، ويتمتع أيضا بحمايتها لحقوقه.[3]

1 . المجتمع المدني والمواطنة القانونية:

بما أن المواطنة ذات معنى قانوني محض، لأنها مشتقة من لفظ مواطن ينتمي لدولة ما، فلا يمكن التعاطي مع المسألة باعتبار المواطن هو إنسان فرد طبيعي مجرد من الصفة القانونية له، ومن هذه البوابة القانونية يجد دومينيك شنيبر Dominique schnapper بأن المواطن القانوني، يمتلك حقوق مدنية وسياسية، ويتمتع بحريات فردية مثل حرية التفكير والتعبير، حرية المغادرة والعودة، الزواج، والتعامل معه على أنه بريء في حال إيقافه من الأمن، وتمكينه من محام للدفاع عنه وتقديمه لمحاكمة وفقاً لقانون عادل ومتساوي للكل، كما أنه يمتلك حقوق سياسية مثل المشاركة في الحياة السياسية والترشح لكافة الوظائف العامة، بالمقابل على المواطن واجبات مثل احترام القانون والمشاركة في المصروفات والتكاليف العامة حسب إيراداته، وأيضاً يقع عليه واجب الدفاع عن مجتمعه الذي يعتبر عضو فيه متى ما وجد هذا المجتمع في حال تهديد.[4] ولئن كانت ممارسات المواطنة تتأثر بالقوانين، فإنها

تختلف عن القوانين المكتوبة.[5]ومن ثم فالقانون يمثل لحظة فارقة في تكوين الوعي الدقيق للمواطنة باعتباره مبدأ أساسيا لنشوء الدولة أو الأمة والتعامل بينها وبين مواطنيها.

والى جانب ذلك تشكل الأبعاد التنظيمية والقانونية إحدى العقبات الرئيسة في مجال تطوير عمل المجتمع المدني في الجزائر والعالم العربي. ذلك أن عدم تماشي التشريعات والأنظمة واللوائح التي توفر الإطار القانوني لعمل منظمات المجتمع المدني، ومجال عملها والتحولات المجتمعية التي يمر بها المجتمع الجزائري وعدم كفايتها, يجعل من تأسيس منظمات المجتمع المدني أمرا بالغ الصعوبة. ورغم أن الوعي بالعمل الجمعوي وأهميته للفرد والمجتمع آخذ في التنامي، إلا أن التنظيمات واللوائح لا تتواكب مع الحاجات الفعلية لتطوير العمل بالصورة المناسبة. فبالإضافة إلى التعقيد التنظيمي اتجاه إجراءات السماح لممارسة المتطوعين وتعدد وجهات الإشراف.[6]

فالمجتمع المدني مطالب بنشر الثقافة القانونية في المجتمع. إن تحمل كل فرد داخل المجتمع لمسؤولياته هي التعبير الحقيقي عن إدراك الفرد لمفهوم المواطنة، وذلك على أساس مجموعة من الواجبات التي تقابلها مجموعة من المسؤوليات، ويأتي دور القانون في ضبط هذه العلاقة، وتساهم هذه القيمة في تعزيز مفهوم المواطنة، وتعمل على بلورة الفرد القادر على العطاء والبناء في المجتمع في سبيل تحقيق التنمية المنشودة.

2 . المجتمع المدني والمواطنة السياسية:

إن الحديث عن المجتمع المدني والمواطنة السياسية يقودنا إلى الحديث عن علاقة مؤسسات المجتمع المدني والدولة من جهة وعلاقة مؤسسات المجتمع المدني بالمجتمع من ناحية أخرى، وان كانت هذه العلاقات تحكمها مجموعة من الاعتبارات التي لا يمكن إغفالها، ويتعلق بعضها بالظروف المجتمعية المحيطة، ويتعلق بعضها الأخر بطبيعة هذه المؤسسات من حيث هيكلها التنظيمي والإداري وطبيعة الدور الذي تلعبه بالإضافة إلى علاقتها بالنظام السياسي القائم.

فإن المواطنة تتفرع في رأي شنيبر Dominique schnapper لتكون هي مصدر الشرعية السياسية في الدولة، فالمواطن ليس فقد شأن قانوني، فهو حاصل على جزء من السيادة السياسية، فالمواطنين كافة التي يتشكل منهم المجتمع، يختارون حكوماتهم عن طريق الانتخابات، فهم بهذه الحالة مصدر السلطات، وهم الذين يبرهنون عن أن القرارات المتخذة عبر الحكام قد وضعت في موضع التنفيذ، لأن المواطنين هم الذين يراقبون ويصدقون على قرارات وأعمال الحكام عن طريق الانتخابات، لذلك فإن المواطنين(المحكومين) يعون ضرورة استجابتهم وطاعتهم للأنظمة الموضوعة من الحكام لأن هؤلاء الحكام الذين يصدرون الأنظمة والقوانين، بالأصل هم منتخبين عن طريقهم، ويبقون تحت رقابتهم لذلك فإن الجماعة التي يتشكل منها المواطنين هي من يمتلك السيادة[7] ومن ثم فإن هناك علاقة عضوية ما بين مفهوم المواطنة والنظام الانتخابي وشكل التمثيل السياسي في الدولة، فعن طريقهما تتحقق الشرعية السياسية للحكم وأيضاً تترجم معاني التضامن والاندماج بين المواطنين وفقاً لآليات وبرامج وطنية مشتركة وليس قوالب فئوية ومناطقية ومذهبية مفتتة للوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي. باعتبار أن مفهوم المواطنة السياسية يقتضي توفر شروط العدالة والمساواة في تطبيقه على المواطنين في الدولة.

فجوهر القاعدة التي قام عليها النظام الحديث، ونشأة بقوتها الأمم التي تملك مصير العالم اليوم وتمسك بزمام الحضارة، هو إبداع مبدأ المواطنية، أي اعتبار المشاركة الواعية لكل شخص دون استثناء ودون وصاية من أي نوع، في بناء الإطار الاجتماعي، أي في تأسيس السلطة والشأن العام، بما هو بناء الإطار الجغرافي والعسكري والسياسي والقانوني، هي قاعدة التضامن والتماهي الجماعي.[8] ولقد كشف بعض الباحثين بعد ذلك عن نتيجة هامة، هي أن سياسات الجماعات المهيمنة تتراوح بين القمع والتسامح وتشجيع العمل الخيري، أما البعض الأخر فطرحوا عدد أخر من القضايا المتعلقة باستحواذ الجماعات المهيمنة وذوي النفوذ على كل البرامج والسياسات الموجهة لتحسين أوضاع الفقراء.[9]

وباعتبار أن المجتمع المدني هو مجال أوسع بكثير للنشاط الإنساني من المجال السياسي فهو يضم جميع المؤسسات التي يعبر الأفراد من خلالها عن مصالحهم وقيمهم، خارج مجال عمل الحكومة وبشكل مميز عنها.[10] فالقانون حينما يسمح(حرية التجمع) بإنشاء مثل هذه المؤسسات يحول حرية المجتمع إلى واقع حقيقي له معنى مما يتيح حرية التعبير، مما يمكن من خلالها تحقيق مطالب الجماهير تحت ضغط كبير أو بصوت مسموع باعتبار أن الشخص المنفرد لا يمثل إلا نفسه، ولا يشكل صوته أهمية كبيرة أو قوة في مواجهة سلطة قوية محلية أو وطنية.

كما يمكن لمؤسسات المجتمع المدني تقديم بعض الآراء والاقتراحات البناءة التي قد تساعد صانعي القرار في القطاع الحكومي في إيجاد حلول للقضايا التي تخص أفراد المجتمع. وبالفعل، كانت الحركة الوطنية (الأحزاب التي شاركت في النضال من اجل الاستقلال) في الماضي مصدر المبادرات السياسية. وأمام هذه الوضعية، فان الانطباع الذي يتقاسمه الجميع، هو أن المجتمع المدني بشكل عام والحركة الجمعوية بشكل خاص، ذهبا بعيدا في نقد الأحزاب السياسية وساهما بالتالي بطريقة لا إرادية في التقليل من أهمية السياسي عبر التقليل من قيمة الأحزاب.

ومن هذا المنطلق يعد الجانب السياسي من الجوانب المهمة في عمل منظمات المجتمع المدني الجزائرية وظهر ذلك مع التطورات الحاصلة على مفاهيم حقوق الإنسان، والثقافة المدنية، والحاجة إلى تطبيق القيم الديمقراطية والمشاركة السياسية في المجتمع، لما لها من انعكاسات على الفرد والمجتمع، وان تطبيق هذه القيم يعطي الفرد الفرصة في المساهمة في بناء مجتمعه، ويكون له الدور الحيوي في تقرير مستقبله.

3 ـ المجتمع المدني والمواطنة الاجتماعية:

لقد تم الحصول على الحقوق المدينة والسياسية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بينما كانت الحقوق الاجتماعية موضوع النقاش خلال القرن العشرين، ويوجد عدم اتفاق حول الحقوق الاجتماعية هل هي مرتبطة بتكافؤ الدخل أو بتكافؤ الفرص. ذلك انه لا تتوقف المواطنة لتكون ذات طابع سياسي قانوني، بل هي أساس العلاقات الاجتماعية بين المواطنين والجماعات في الدولة الديموقراطية الحديثة لأن العلاقات بين البشر فيها لا تقوم على قواعد دينية أو وفقاً لروابط الدم والنسب والسلالة بل هي سياسية محضة، فما تعنيه مقولة (العيش سوية) ليس الاشتراك مع الآخرين في نفس الدين، أو التبعية لنفس الملك أو الخضوع لنفس السلطة، بل اكتساب صفة المواطن المنتمي لنفس التنظيم السياسي، لذلك فإن العلاقات بين البشر(في المواطنة) تتأسس

على الكرامة المتساوية للكل دون تمييز.[11] بحيث تشمل معاني المواطنة حق كل مواطن في الحصول علي فرص متساوية لتطوير جودة الحياة التي يعيشها. ويتطلب ذلك توفير الخدمات العامة للمواطنين، وبخاصة الفقراء والمهمشين، وإيجاد شبكة أمان اجتماعي لحماية الفئات المستضعفة في المجتمع، وأن يظل لها صوت في التأثير علي السياسات العامة.[12] مع التركيز على أن عقد المواطنة يتضمن أيضا مفاهيم العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة والتنمية والإنماء المتوازن.[13]

وفي هذا الإطار ظل الفكر الليبرالي ولفترة طويلة يتنكر لضرورة نهج سياسة اجتماعية.[14] حيث ينفرد الجانب الاجتماعي للمواطنة بتهديده الصريح للرأسمالية، حيث يختلف معها في رفضه لتكدس الثروات في يد قلة صغيرة ويستهدف التأكيد على تحقيق الرفاهية الاقتصادية لجميع المواطنين على حد سواء.. وهذا يستلزم جهود متواصلة بحيث يمكن تقريب الفوارق الطبقية في المجتمع. وان كانت فكرة المواطنة اعتمدت في الأصل على التوسع الرأسمالي العابر للحدود، وساعدته في ذلك ثورة الاتصالات والتكنولوجيا، ولم يعترف بالجانب الاجتماعي لها، لأنه يضع الجميع على قدم المساواة.[15] مما أدى إلى اتساع اللامساواة والفوارق الاجتماعية وظاهرة تهميش أعداد كبيرة جدا من المواطنين مما جعل مفهوم المواطنية بلا معنى بالنسبة لهؤلاء. وفي المقابل أيضا فإن المواطنة ليست قيم ومبادئ وأهداف مشتركة تلتف حولها جماعة بشرية دون ممارسة إذ لا توجد مواطنة دون إمكانات فعلية لضمان ممارستها على أرض الواقع.[16]

كما أن المناخ السياسي والاجتماعي في المجتمع الذي كثيرا ما يفرض نوعا من الوصايا على الجهود التطوعية.[17] على اعتبار أن بعض المتطوعين يهدفون من وراء مشاركتهم في أعمال المؤسسات الأهلية اكتساب مكانات اجتماعية أو إشباع ميولهم ورغباتهم حتى لو أدي ذلك إلى التضحية بأهداف المؤسسة.[18]

إن هذا (حرية التجمع التي نص عليها القانون) قد يخدم الفقراء والمظلومين والمستضعفين حيث تكون مؤسسات المجتمع المدني بمثابة أداة من الأدوات التي يمكن بها تقوية أصواتهم كما يتيح لها تنفيذ برامج متكاملة في كافة مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية، مثل برامج التعليم والتدريب والتأهيل ومحو الأمية، وبرامج مساعدات المرضى والمعوقين....

حيث تقوم منظمات المجتمع المدني الجزائرية بدور مهم في تعزيز التكامل المجتمعي، فبعض هذه المنظمات ينشأ لتلبية حاجات مجتمعية معينة، وتأخذ على عاتقها معالجة العديد من القضايا المجتمعية. مما يؤدي إلى تعزيز تماسك المجتمع وتوفير الحياة الكريمة للمواطن الجزائري. بالإضافة إلى العديد من الأنشطة التي تساهم في زيادة الوعي الاجتماعي، بأهمية الفرد ودوره في خدمة مجتمعه، مما ينعكس بشكل ايجابي في تعزيز قيم المواطنة.

4 . المجتمع المدني والمواطنة الاقتصادية:

من المنظور العام ليست المواطنية محصورة في المجال السياسي وممارسة الحقوق الوطنية فهي تشمل كل المجالات، فالحديث عن توزيع الثروة، الأيدي العاملة، البطالة، الفقر، الرواتب، النقابات العمالية والوظيفية، الإنتاجية، وغيرها، إنما يعبر عما يسمى بالمواطنة الاقتصادية. ومن ثم فالإختيارات التي تطال السياسة الاقتصادية تؤثر تأثيرا واضحا في المواطنية.[19] وفي أحيان كثيرة يحد الوضع الاقتصادي من حرية تمتع المواطن بحقوق المواطنة، ومن قدرته علي المشاركة في الشأن العام. إذ لا يتمتع

الفقراء بحقوق المواطنة كاملة، والسبب في ذلك يعود إلي ضعف قدرتهم علي المطالبة بحقوقهم، ومواجهة أي تمييز يواجههم، وامتلاك الصوت الذي يمكن من خلاله أن يجعلوا مطالبهم مسموعة عند صانع القرار.[20] ومن جهة أخرى فإن العامل الاقتصادي يلعب دورا بارزا في تحقيق المواطنة والديمقراطية فالدول التي تحقق مؤشرات مرتفعة من التنمية الاقتصادية يتسع فيها المجال لإقرار الديمقراطية. وحيث أن غالبية المواطنين يعانون من ضغوط اقتصادية شديدة تسهم في إحداث المزيد من الاضطرابات والاحتجاجات.[21]

تبنت أغلب البلدان العربية ومن بينها الجزائر مفهوم دولة الرعاية الاجتماعية، حيث تتولى الدولة توفير أغلب الخدمات الصحية والتعليمية والخدمية لمواطنيها. وقد ساهمت الطفرة الاقتصادية الناتجة عن ارتفاع عائدات النفط في إلى ارتفاع مواردها المالية، مما عزز من قيام الدولة ببرامج الرعاية الاجتماعية, وأدى إلى عدم اهتمام الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني بتطوير برامج ومؤسسات تعني بمجالات التطوع. كما أن زيادة الأيدي العاملة والبطالة في سوق العمل من شأنه أن يوفر أيدي العاملة الرخيصة يستعاض بها عن الجهود التطوعية.[22]

وأما على النطاق الفردي يلعب العامل الاقتصادي دورا أساسيا في الحد من مشاركة الأفراد في العمل التطوعي، فعدم الإحساس بالمسئولية وانعدام الانضباط لدى بعض المتطوعين يؤدي إلى عرقلة الجهود المنظمة. كما أن ضعف الدخل الاقتصادي للأفراد يجعلهم ينصرفون عن أعمال التطوع إلى الأعمال التي تدر عليهم ربحا يساعدهم على قضاء حاجياتهم الأساسية. مع مطالبة المتطوعين منهم ببعض الامتيازات داخل المنظمة نظير الجهود التي يبذلونها للمنظمة مما يخلق جوا من الصراع بين العاملين الدائمين والمتطوعين فيها.[23]

حيث تتجلى مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في تكريس المواطنة الاقتصادية من خلال الأبعاد التالية:

تسهم هذه المؤسسات في مكافحة ظاهرة الفقر سواء من خلال تقديم المساعدات المالية المباشرة أو عن طريق تقديم الخدمات للفقراء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال تنمية مهارات الفقراء عن طريق التعليم والتثقيف والتأهيل، كما أن الكثير من الأعمال التي تؤدي إلى تقديم إعانات مباشرة أو غير مباشرة للفقراء كالزكاة مثلا هي بمثابة عملية لإعادة توزيع الدخل أو عملية لإعادة توزيع الثروة بين فئات المجتمع. كما يعد الانخراط في العمل التطوعي بمثابة استثمار لأوقات الفراغ لجميع المتطوعين، والذي يساهم بصورة غير مباشرة في حجم الدخل القومي في الاقتصاد، إذا ما قمنا بتثمين عدد المتطوعين وعدد ساعات تطوعهم.

بالإضافة إلى الأنشطة والبرامج الهادفة إلى تمكين الفئات المجتمعية المختلفة، كبرامج تمكين المرأة، والمرأة الريفية بصورة خاصة وتطوير واقعها الاقتصادي، حيث تتضمن الأنشطة برامج تدريبية من اجل زيادة قدراتهن التنافسية.

5 . المجتمع المدني والمواطنة الثقافية:

يشهد العالم اليوم تطورات هائلة في شتى المجالات، مما يجعل معظم الدول تتجه إلى البحث عن كيفية إعداد أفرادها إعدادا سليما، وذلك بإمدادهم بالمعارف والمهارات والاتجاهات اللازمة لمسايرة هذه التطورات، مما يساعد على مواجهة تحديات

وأخطار يمكن أن تواجههم، بل وتهدد واقعهم وأمالهم وطموحاتهم.[24] ومن ثم يؤدي اقتصار فهم المواطنة على النقاط الواردة سابقا إلى خلل والتباس في تفسير مفهوم المواطنة الغربي المنشأ. ولان أي مفهوم علمي أو سياسي أو قانوني هو تجريد نظري منتزع من سياق اجتماعي ثقافي غني. فإن الأكثر فائدة في تناول الموضوع هو معرفة الخلفيات المعرفية والثقافية والتاريخية التي انتزع منها، لأخذ صورة أكثر فهما وتفسيرا... فالمواطنة مرتبطة بالخلفية الثقافية لنموذج الدولة – الأمة التي كرست الانتماء والهوية الخاصة لمواطنيها، وهو انتماء يتحدد بالبعد القومي لهذه الأمة – الدولة وبقيمها الثقافية الخاصة.[25] باعتبار أن الثقافة هي طريقة كاملة للحياة لدى مجتمع معين، حيث يتم تعلمها وتقاسمها بين أفراد المجتمع.[26]

وعلى ذلك فالمواطنة تشير إلى المعارف والمهارات اللازمة للمواطن والتي تساعدهم علي أن يكونوا مواطنين فاعلين، مشاركين، يتصرفون بمسئولية تجاه مجتمعهم وشركائهم في المواطنة. وهو أمر تحتاج إليه الدول الديمقراطية التي لا يستطيع النظام أن يعمل بها بكفاءة دون مشاركة مواطنيها علي نطاق واسع. ولكن هذا النمط من الفعالية والمشاركة من جانب المواطنين لا ينشأ تلقائيا أو مصادفة، بل يحتاج إلي جهد تعليمي ممتد يشمل كل الأفراد، في كل مؤسسات المجتمع التي تعني بالتنشئة، ويستمر طيلة عمر الإنسان. يعرف ذلك بما سمي تعليم المواطنة أو التعليم من أجل المواطنة. يشمل ذلك نطاقا واسعا من التعليم بدءا من نماذج السلوك، وأنماط التفكير التي يتعلمها الفرد في الأسرة، مرورا بالجماعات التي تهتم بالتنشئة مثل جماعات الرفاق، والمؤسسات الدينية، وانتهاء بمؤسسات التعليم الرسمي، وتحديدا المدرسة والجامعة. بالإضافة إلى المسؤوليات اللازمة للدولة. من هنا فإن المواطنة الفعالة لا تشمل فقط حقوقا وواجبات علي المواطن مدرجة بالقانون، لكنها تذهب إلي أبعد من ذلك أي تحديد معايير السلوك الأخلاقية والاجتماعية التي يتوقعها كل مجتمع من مواطنيه.[27]

ومع ذلك فقد **تسهم بعض** الأنماط الثقافية السائدة في المجتمع في تقليص مشاركة الشباب في العمل التطوعي، كالتقليل من أهميتهم الاجتماعية ومن دورهم في بناء المجتمع، وكذلك ضعف وعي الشباب بمفهوم وفوائد العمل التطوعي. كما أن هنالك أسباباً تتحمل مسئوليتها المؤسسات الحكومية والأهلية، تتمثل في قلة التعريف بالبرامج والنشاطات التطوعية أو عدم السماح للشباب بالمشاركة في صنع القرار داخل المؤسسة وقلة تشجيع ودعم العمل التطوعي. مما يؤدي إلى الشعور بالاغتراب بين قطاعات المجتمع مم ينتج عنه عدم الإحساس بالانتمائية التي تعتبر من أهم الحوافز الجهود التطوعية.[28] وفي رأى بول كلافال فإن المجتمع المدني يمثل بؤرة تقاطع جميع الأشكال الثقافية من عادات وأعراف ومصالح دنيوية ورضا النفس والشراكة والتوافق والخداع المتبادل والتواطؤ الواعي والغير الواعي.[29]

حيث يعد الموروث الثقافي والحضاري للشعب الجزائري جزءا لا يتجزءا من الهوية الوطنية الجزائرية، وهو التعبير الحقيقي عن الشعب الجزائري وأصالته وتاريخه لذلك هناك منظمات مجتمع مدني همها الوحيد هو إبراز هذا الجزء من تاريخ الشعب الجزائري وهويته وأصالته. حيث تسهم منظمات المجتمع المدني في تثقيف أفراد المجتمع من خلال تنظيم وعقد الندوات والمؤتمرات وورش العمل في مواضيع ثقافية متنوعة.

فالاعتراف بالتنوع الثقافي واحترام الأخر ومعتقداته، والبحث عن القواسم المشتركة التي تشكل الهوية الموحدة للأمة، وتنمية ثقافة الاعتدال والوسطية.

6 . المجتمع المدني والمواطنة النفسية:

فالمواطنة في هذا الإطار هي اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة ووطن. كما تشير إلى الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية.[30] وهي كما يرى السيد ياسين جوهرا يعطي مرة واحدة وللأبد.[31] وهي مع هذا تهب ذاتها في خدمة الواجبات والمهام ذات النفع العام مع شعور ذاتي بالمسؤولية.[32] ويذهب برهان غليون إلى إن المواطنة ليست ممارسة التضامن والتعاطف والتواطن بين الأفراد المكونين لمتحد واحد فحسب وإنما هي الفعل المنشئ للحمة وعلاقة قرابة وتعاطف تجعل الناس يتجاوزون ذواتهم الخاصة وقراباتهم الجزئية والطبيعية ويندمجون في وحدة نسميها جماعة وطنية.[33] باعتبار أن المواطنة تعبر عن الرابطة القانونية والاجتماعية والنفسية بين المواطنين ودولتهن مع توفر آليات ومؤسسات تحدد للمواطن حقوقه وواجباته حيال الوطن وتمكنه من ممارستها.[34]

إذ يمثل العمل الاجتماعي فضاءا رحبا ليمارس أفراد المجتمع ولاءهم وانتماءهم لمجتمعاتهم، كما يمثل أيضا مجالا مهما لصقل مهارات الأفراد وبناء قدراتهم. ومن جهة أخرى فإن العمل التطوعي يؤدي إلى راحة النفس والضمير وينمي الشعور بالاعتزاز والفخر والثقة بالنفس عند من يتطوع، حيث أن التطوع يقوي عند الأفراد الرغبة بالحياة ويفعمهم بالأمل والثقة بالمستقبل حتى انه يمكن من معالجة الأفراد المصابين بالاكتئاب والضيق النفسي والملل باعتباره يولد الشعور لدى هؤلاء بأهميتهم ودورهم في تقدم ورقي وازدهار المجتمع الذي يعيشون فيه.[35]

7 . المجتمع المدني والمواطنة البيئية:

اجتهد بعض علماء الاجتماع في حصر صور المواطنة الجديدة التي أبرزتها التطورات العالمية الراهنة، ومن أبرزهم جون جوري والذي أشار في أحد دراساته بشأن العولمة والمواطنة إلى عدة صور جديدة للمواطنة، المواطنة الإيكولوجية (البيئة) وهي تتعلق بحقوق والتزامات مواطن الأرض، مواطنة الأقلية وتتضمن حقوق الدخول في مجتمع ما والبقاء فيه، المواطنة الكوزموبوليتانية وتعني كيف ينمي الناس اتجاهاً إزاء المواطنين الآخرين والمجتمعات والثقافات الأخرى عبر الكوكب، والمواطنة المتحركة وتعنى بالحقوق والمسؤوليات لزائري الأماكن والثقافات الأخرى.[36]

فالبيئة باعتبارها الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منها مقومات حياته من غذاء وكساء ومأوى، وعلاج وترفيه.[37] ويمارس فيه علاقاته مع اقرأنه. ينبغي المحافظة عليها وحمايتها؛ إذ أنها قد تأثرت بشكل لا رجعة فيه بالتقدم التقني كما سبق وتأثرت منذ أتقن الإنسان استخدام الأدوات ليغير من واقع حاله. كما أننا سنظل نغير من بيئتنا لتناسبنا طالما بقينا نوعا قادرا على البقاء.[38] ولقد أدت تلك الظاهرة واستمرارها إلى تقلص الإحساس بالأمن البيئي، وبخاصة داخل المدن والمراكز الحضرية التي شهدت أكثر من غيرها الآثار السلبية التي أدت إليها متطلبات الحياة داخل هذه المراكز وما فرضته على ساكنيها من أزمات هددت معها الإحساس بالكرامة البشرية وبدلتها بصور عديدة من صور الإهانة البشرية التي عرفتها العديد من مدن العالم الثالث.[39] وهنا يأتي دور منظمات المجتمع المدني في الحماية والحفاظ على البيئة.

حيث تواجه بلدان الوطن العربي ومن بينها الجزائر وبدرجات متفاوتة عددا من المشاكل البيئية، وتصنف هذه المشاكل إلى فئتين هما: شح الموارد المائية ونقص في الأراضي الصالحة للزراعة يزيد من تفاقم الوضع ظاهرة التصحر، والفئة الثانية هي التلوث البيئي الذي من أسبابه الانتقال للعيش في المناطق الحضرية بمعدلات سريعة والذي يخلق مشاكل تلوث الهواء، وتواجد المدن الكبرى على المناطق الساحلية يؤدي إلى مشاكل تلوث الشواطئ، وتساهم جميع هذه المشاكل في تخفيض جودة الحياة وإعاقة جوانب القدرة البشرية وتتسبب في تكاليف اقتصادية كبيرة لا تستطيع هذه البلدان تحملها.[40]

فالعديد من منظمات المجتمع المدني تقوم بتسطير برامج محددة للإسهام في المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث وتوعية المواطنين بأهمية وكيفية المحافظة على البيئة وحمايتها. بالإضافة إلى برامج النظافة والتشجير وتدوير المخلفات، مثل جمعيات المحافظة على البيئة وجمعيات حماية الطبيعة وغيرها. ونجد في برامجها العديد من الأهداف التي تسهم في تحقيق المواطنة البيئية نذكر منها على سبيل المثال الدعوة إلى:

. الدعوة إلى تحسين تسيير النفايات الحضرية عن طريق تحسين شروط جمعها وإحداث أنظمة لمعالجة النفايات.

. تنفيذ سياسة لاسترجاع النفايات الحضرية والصناعية وإعادة رسكلتها ومعالجتها وتثمينها.

. تحسين تسيير مياه الصرف الحضرية، عن طريق تنفيذ سياسة متكاملة لتطهير هذه المياه وتصفيتها وإعادة استعمالها.

. تحسين الوسط الحضري وزيادة المساحات الخضراء ومكافحة كل أشكال التلوث.

. حماية الغطاء النباتي وتوسيعه.

. مكافحة التلوث الصناعي بكل أشكاله.

ولا يخفى على احد الدور التحسيسي الذي تقوم به الجمعيات البيئية في تحسيس المواطنين ونشر الوعي البيئي وتعريف الأشخاص بمخاطر مشاكل البيئة وحقهم في العيش في بيئة نظيفة. فالتربية البيئية تهدف إلى تدريب الأفراد لتحمل المسؤوليات واتخاذ القرارات الخاصة بسلوكياتهم الفردية، أو القرارات التي تهم الحياة العامة من خلال المشاركة والتأثير في تسيير الشؤون العامة المتعلقة بالبيئة على المستوى المحلي والمركزي، ولا يمكن للتربية البيئية أن تحقق أهدافها ما لم يتم تنمية وتطوير الشعور بالمواطنة، لان اغلب الموضوعات البيئية تتسم بطابع سياسي، وهو الأمر الذي يدفع بالكثير إلى العزوف عن الاهتمام بالبيئة، لذا فانه كلما زاد الشعور بالانتماء والمواطنة لدى الأفراد، زاد إقبالهم على ترجمة الوعي البيئي والتربية البيئية على ارض الواقع.[41]

خاتمة:

ومن هنا نخلص إلى أن السياق التاريخي يبرز بوضوح جدلية العلاقة بين أهداف منظمات المجتمع المدني والتي تتجدد وتتطور وفق مقتضيات مضامين المواطنة، وكل ذلك يتماشى والتحولات التي يمر بها المجتمع البشري. فالمجتمع المدني قد طور من مفاهيمه وأساليبه لتتماشى والتحولات في مضامين المواطنة، التي جاءت هي الأخرى نتيجة للتجاذبات الفكرية المتواصلة، باعتبارها

مفهوم مرن ومتجدد، وهي كوسيلة الغرض منها تحقيق الفعالية في المجتمع، ولها مضامين متعددة، قانونية، سياسية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، ونفسية وحتى بيئية.

المراجع:

1 . المراجع باللغة العربية:

1) إبراهيم عبد الهادي المليجي وآخرون، **تنظيم المجتمع مدخل نظرية ورؤية واقعية**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2005).
2) احمد إبراهيم ملاوي، **دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة**، بحث مقدم لـ مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، 20-22 يناير 2008، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي.
3) احمد النكلاوي، **أساليب حماية البيئة العربية من التلوث**، ط1، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999).
4) أحمد مصطفى خاطر، **طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع**، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2002).
5) أحمد يحيى عبد الحميد، **الأسرة والبيئة**، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1998).
6) إسماعيل قيرة، **الفقر ومواقف الجماعات المهيمنة في ظل تنامي آليات الاستغلال الجديدة**، (قسنطينة: مجلة الباحث الاجتماعي، ع4، أفريل 2003).
7) اوتفريد هوفه، **الأخلاق السياسية في عصر العولمة**، ترجمة عبد الحميد مرزوق، ط1، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010).
8) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002**، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002).
9) برهان غليون، **نقد السياسة (الدولة والدين)**، ط4، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2007).
10) بولس عاصي، **الطائفية والمواطنة في لبنان**، في بولس عاصي وآخرون، المواطنة والدولة مقاربات واتجاهات، ط1، (منتدى الفكر اللبناني، 2010).
11) حسين رحال، **المواطنة في الفكر الإسلامي المعاصر**، في بولس عاصي وآخرون، المواطنة والدولة مقاربات واتجاهات، ط1، (منتدى الفكر اللبناني، 2010).
12) دون إي. إيبرلي وآخرون، **بناء مجتمع من المواطنين** (المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرون)، ترجمة هشام عبد الله، ط1، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2003).
13) سامح فوزي، **المواطنة**، ط1، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007).
14) السيد ياسين، **المواطنة في زمن العولمة**، (القاهرة: المركز القبطي للدراسات الاجتماعية، 2002).
15) السيد يسين، **الإصلاح العربي بين الواقع السلطوي والسراب الديمقراطي**، ط1، (القاهرة: دار ميريت، 2005).
16) شهيدة الباز، **النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في بلدان عربية مختارة**، (نيويورك: الأمم المتحدة، 2006).
17) فرانك سبيلمان، **علم وثقافة البيئة**، ترجمة الصديق عمر الصديق، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012).
18) محمد جابر الأنصاري، **التأزم العربي في الفكر والواقع**، في فهمي جدعان وآخرون، العرب وتحديات القرن الحادي والعشرون، ط1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2000).
19) هارلمبس وهولبورن، **سوشيولوجيا الثقافة والهوية**، ترجمة حاتم حميد محسن، ط1، (دمشق: دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، 2010).
20) هلال فتحي وآخرون، **تنمية المواطنة لدى طلبة المرحلة الثانوية بدولة الكويت**، (الكويت: مركز البحوث التربوية والمناهج بوزارة التربية، 2000).
21) وناس يحي، **المجتمع المدني وحماية البيئة**، دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات، (وهران: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2004).

2 . المراجع باللغة الأجنبية:

1. Anicet le Pores, la citoyenneté, Que sais – je? ،3 édition, (paris, 2004).
2. Bernard Crick, Citizenship Towards a citizenship culture, (London, Blackwell published, 2000).
3. Claval Paul, Espace et Pouvoir, (puf, 1978).
4. Cogan, john & Roy, citizenship for the 21st Century, an international prospective of education, kogan page limited, London, 1998.
5. Dawn Oliver & Derek Heater, The Foundation of Citizenship, (New york, horrester wheat sheaf, 1994).
6. Dominique schnapper, Qu'est-ce que la citoyenneté, (paris: Editions Gallimard , 2000).
7. Keith Faulks, Political sociology, (New york: new york university press, 2000).

8. Ong Aihwa, **Cultural Citizenship as Subject-Making**. Immigrants Negotiate Racial and Cultural Boundaries in the United States. Cultural Anthropology, 1996, Vol. 37, No. 5, (Dec).

الهوامش:

[1] محمد جابر الأنصاري، **التأزم العربي في الفكر والواقع،** في فهمي جدعان وآخرون، العرب وتحديات القرن الحادي والعشرون، ط1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2000)، ص.296.

[2] سامح فوزي، **المواطنة،** ط1، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007)، ص.25.

[3] Keith Faulks, **Political sociology**, (New York: New York university press, 2000), p.126.

[4] Dominique schnapper, **Qu'est-ce que la citoyennete**, (paris: Editions Gallimard, 2000), p.9-10.

[5] Ong Aihwa, **Cultural Citizenship as Subject-Making**. Immigrants Negotiate Racial and Cultural Boundaries in the United States. Cultural Anthropology, 1996, Vol. 37, No. 5, (Dec), pp. 737-762.

[6] أحمد مصطفى خاطر، **طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع،** (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2002)، ص ص84.83.

[7] Dominique schnapper, **op.cit**, p.10.

[8] برهان غليون، **نقد السياسة (الدولة والدين)،** ط4، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2007)، ص.152.

[9] إسماعيل قيرة، **الفقر ومواقف الجماعات المهيمنة في ظل تنامي آليات الاستغلال الجديدة،** (قسنطينة: مجلة الباحث الاجتماعي، ع4، أفريل 2003)، ص.19.

[10] دون إي. إيبرلي وآخرون، **بناء مجتمع من المواطنين (المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرون)،** ترجمة هشام عبد الله، ط1، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2003) ، ص.60.

[11] Dominique schnapper, **op.cit**, p.11.

[12] سامح فوزي، **مرجع سابق،** ص.19.

[13] حسين رحال، **المواطنة في الفكر الإسلامي المعاصر،** في بولس عاصي وآخرون، المواطنة والدولة مقاربات واتجاهات، ط1، (منتدى الفكر اللبناني، 2010)، ص.113.

[14] بولس عاصي، **الطائفية والمواطنة في لبنان،** في بولس عاصي وآخرون، المواطنة والدولة مقاربات واتجاهات، ط1، (منتدى الفكر اللبناني، 2010)، ص.12.

[15] Dawn Oliver & Derek Heater, **The Foundation of Citizenship**, (New York, Horrester Wheat Sheaf, 1994), pp 34-36.

[16] Anicet le Pores, **la citoyenneté, Que sais – je**? ,3e édition, (paris, 2004), p7.8

[17] أحمد مصطفى خاطر، **مرجع سابق،** ص ص84.83.

[18] إبراهيم عبد الهادي المليجي وآخرون، **تنظيم المجتمع مدخل نظرية ورؤية واقعية،** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2005)، ص.110.

[19] بولس عاصي، **مرجع سابق،** ص.13.

[20] سامح فوزي، **مرجع سابق،** ص.19.

[21] Bernard Crick, **Citizenship Towards a citizenship culture**, London, Blackwell published, 2000, pp.99-102.

[22] أحمد مصطفى خاطر، **مرجع سابق،** ص ص84.83.

[23] إبراهيم عبد الهادي المليجي وآخرون، **المرجع السابق،** ص.110.

[24] Cogan, john & Roy, **citizenship for the 21st Century**, an international prospective of education, kogan page limited, London, 1998, pp.1-2.

[25] حسين رحال، **مرجع سابق،** ص.109.

[26] هارلمبس وهولبورن، **سوشيولوجيا الثقافة والهوية،** ترجمة حاتم حميد محسن، ط1، (دمشق: دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، 2010)، ص.7.

[27] سامح فوزي، **مرجع سابق،** ص.15.

[28] أحمد مصطفى خاطر، **مرجع سابق،** ص ص84.83.

[29] Claval Paul, Espace et Pouvoir, (puf, 1978), pp28-34.

[30] هلال فتحي وآخرون، **تنمية المواطنة لدى طلبة المرحلة الثانوية بدولة الكويت**، (الكويت: مركز البحوث التربوية والمناهج بوزارة التربية، 2000)، ص.25.

[31] السيد ياسين، **المواطنة في زمن العولمة**، (القاهرة: المركز القبطي للدراسات الاجتماعية، 2002)، ص.22.

[32] اوتفريد هوفه، **الأخلاق السياسية في عصر العولمة**، ترجمة عبد الحميد مرزوق، ط1، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010) ص.123.

[33] برهان غليون، **نقد السياسة، الدولة والدين**، ط3، (الدار البيضاء: مطبعة المركز الثقافي العربي، 2004)، ص.144.

[34] شهيدة الباز، **النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في بلدان عربية مختارة**، (نيويورك: الأمم المتحدة، 2006)، ص.9.

[35] احمد إبراهيم ملاوي، **دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة**، بحث مقدم لـ مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، 20-22 يناير 2008، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، ص.17.

[36] السيد يسين، **الإصلاح العربي بين الواقع السلطوي والسراب الديمقراطي**، ط1، (القاهرة: دار ميريت، 2005)، ص.68.

[37] أحمد يحيى عبد الحميد، **الأسرة والبيئة**، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1998)، ص.141.

[38] فرانك سبيلمان، **علم وثقافة البيئة**، ترجمة الصديق عمر الصديق، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص.34.

[39] احمد النكلاوي، **أساليب حماية البيئة العربية من التلوث**، ط1، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999)، ص.5.

[40] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002**، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002)، ص.40.

[41] وناس يحي، **المجتمع المدني وحماية البيئة**، دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات، (وهران: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2004)، ص ص.138-139.